

Distr.: General
21 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كاريون - مينا (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتُتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2011/14)؛
و (A/AC.109/2011/L.7).

٢ - أبلغ الرئيس اللجنة بأن وفود الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، والسلفادور، وغواتيمالا، وغيانا أعربت عن رغبتها في المشاركة في نظر اللجنة في البند. واسترعى الانتباه إلى ورقة العمل المتعلقة بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2011/14) وإلى مشروع قرار بشأن هذه المسألة (A/AC.109/2011/L.7).

الاستماع إلى مقامي الالتماسات

٣ - الرئيس: قال إن اللجنة، تمشيا مع ممارستها الاعتيادية، ستدعو مقامي الالتماسات إلى الجلوس إلى طاولة مقامي الالتماسات وإثبات سينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٤ - السيدة إدواردز (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قالت إن مزاعم الأرجنتين بالسيادة على جزر فوكلاند لا أساس لها، إذ إن هذه الجزر لم تشكل يوما جزءا من الأرجنتين ولم يُطرد منها أبدا أي سكان أصليين أو أرجنتينيين. ومزاعم السيادة التي تدعيها الأرجنتين على الجزر لا أصل لها إلا في الخرافات وتحريف الوقائع التاريخية لمصلحتها الذاتية. كما أن موقفها غير منطقي، لأنها كانت تنادي بإنهاء استعمار الجزر لا لشيء إلا لكي تستعمرها من جديد.

٥ - وقالت إن جزر فوكلاند استقرت وتطورت بشكل طبيعي وأن سكانها يرغبون في البقاء تحت السيادة البريطانية.

وينبغي لمشروع القرار بشأن جزر فوكلاند أن يتضمن إشارة إلى رغبات شعب فوكلاند وحقه الأساسي في تقرير المصير. ويمثل هذه الحق حجر الزاوية في ميثاق الأمم المتحدة ويطبق بالتساوي على الجميع، بمن فيهم سكان جزر فوكلاند.

٦ - وتمتع جزر فوكلاند بالاكتماء الذاتي وبالحكم الذاتي، باستثناء مجالات الشؤون الخارجية والدفاع، كما تنعم بالاستقلال والديمقراطية وبمستوى عال من المعيشة. ومن المهم أن يتوفر لها دفاع قوي بالنظر إلى الموقف العدائي الذي تتخذه الدولة المحاورة للجزر.

٧ - وقالت إن إنشاء منطقة صيد الأسماك في جزر فوكلاند عام ١٩٨٦ ومنطقة الحفظ الخارجية الواقعة ضمن مسافة قدرها ٢٠٠ ميل بحري في عام ١٩٩٠ عاد بالنفع على سكان الجزر، وزاد من الإيرادات. وقد استخدمت جهود وأموال كثيرة لحفظ مصائد الأسماك وإدارتها، واستخدمت بعض الإيرادات الإضافية المتأتية من مصائد الأسماك لصالح المجتمع الزراعي.

٨ - وذكرت أن النفط اكتشف في مواقع داخل المياه الإقليمية للجزر، لكن سيتقرر لاحقا ما إذا كان التنقيب عنه مجديا من الناحية التجارية. ولا تضع مداولات الميزانية بالاعتبار أية إيرادات متأتية من النفط.

٩ - وقد تطورت السياحة في الجزر المعترف بها بوصفها موثلا مهما للأحياء البرية ومقصدا للمحاربين القدامى الراغبين في زيارة ساحات المعارك للتراث الذي نشب عام ١٩٨٢. ويحصل سكان الجزر على التعليم المجاني عالي الجودة، وتتوفر لهم شبكة مواصلات قوية، وخدمات طبية ممتازة وأدوات اتصالات حديثة. ويعود الشباب إلى الجزر بعد استكمال تعليمهم العالي، في عكس للاتجاه الذي كان سائدا قبل عام ١٩٨٢. وارتفعت الرواتب والمزايا إلى مستوى مماثل لنظيره في أوروبا الغربية، الأمر الذي مكّن

جانب هذا المبدأ، فلا خيار لديها سوى رفض مزاعم الأرجنتين بوصفها شكلا عدائيا من أشكال التزعة التوسعية الإقليمية.

١٣ - وقال إن الجمعية العامة اتخذت القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) بعد أن قدمت الأرجنتين عروضاً إلى اللجنة الخاصة مليئة بالمغالطات التاريخية والتأكيدات الزائفة، من قبيل الزعم بأن البريطانيين قاموا في عام ١٨٣٣ بطرد سكان مقيمين ينتمون إلى الأرجنتين. وقد اتخذت الجمعية العامة ذلك القرار من دون أن تتيح لسكان جزر فوكلاند فرصة التحدث دفاعاً عن أنفسهم. ولا تزال اللجنة، منذ ذلك الحين، تتجاهل بكل بساطة رغبات سكان الجزر.

١٤ - وأضاف قائلاً إن جزر فوكلاند لم تكن يوماً جزءاً من الأرجنتين ولم يطرد أي مدني منها منذ عام ١٩٦٥، عندما طالب بها البريطانيون رسمياً. وفي عام ١٨٣٣، طُردت حامية عسكرية أرجنتينية، ولكن السكان المدنيين القلة بقوا فيها، باستثناء أربعة أفراد. وهناك حاجة إلى السرايين والتفاصيل لدعم زعم الأرجنتين بأنه تم طرد مجموعة من السكان المدنيين بالقوة. والسكان الحاليون لم يؤت بهم من الخارج؛ بل هم الشعب الوحيد المستقر الذي يعيش في الجزر منذ وقت طويل.

١٥ - وتابع قائلاً إن حكومي المملكة المتحدة وجزر فوكلاند بذلتا محاولات للاتفاق على طريقة للمضي قدماً مع الأرجنتين. ففي عام ١٩٩٩، وقّعت جزر فوكلاند والأرجنتين بياناً مشتركاً اتفقتا بموجبه على التعاون في مختلف المجالات المفيدة للطرفين. وفي حين تواصل جزر فوكلاند الوفاء بهذه الالتزامات بالكامل، فقد توقفت الأرجنتين عن الوفاء بها. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت مجموعة من الإجراءات من جانب واحد، من قبيل الاشتراط على السفن التي تمر عبر مياهها الإقليمية في طريقها إلى جزر فوكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وعند العودة منها تقديم

الجزر من التنافس على الموظفين الطبيين والمدرسين وغيرهم من المهنيين ذوي الكفاءة العالية.

١٠ - وتابعت قائلة إنه بعد التغيير الأخير الذي أجرته الأرجنتين على حكومتها، انسحبت من جانب واحد من عدد من اتفاقات التعاون بشأن البحوث المتعلقة بمصائد الأسماك والبحث والتنقيب عن المعادن. ويطلب المرسوم الرئاسي رقم ٢٥٦ بشكل غير قانوني من السفن التي تسافر إلى جزر فوكلاند عبر المياه الأرجنتينية أن تحصل على إذن موقع من الأرجنتين قبل القيام بذلك. وتعاقب الشركات العاملة في مجال التنقيب عن النفط في مياه جزر فوكلاند أو في العمليات في كل من جزر فوكلاند والأرجنتين. وفيما يفرض سكان الجزر قيوداً صارمة على مستويات الصيد المسموح بها، فقد حددت الأرجنتين حصصاً عالية لا يمكن تحملها، الأمر الذي يهدد الرصيد السمكي في جنوب غرب المحيط الأطلسي.

١١ - واسترسلت قائلة إن سكان جزر فوكلاند ليسوا سكاناً "مستوردين"، مثلما تزعم الأرجنتين؛ فهم سليلو المهاجرين الذين وفدوا إلى الأمريكتين في القرن التاسع عشر من جنسيات كثيرة. ومنذ إعادة تأكيد السيادة البريطانية في عام ١٨٣٣، طور سكان هذه الجزر ثقافتهم الفريدة. وفيما قرروا ألا يستقلوا عن أوروبا، فإنهم يمثلون شعباً بحد ذاته ولديهم الحقوق ذاتها في أرضهم مثلما للأرجنتينيين حقوق في أرضهم.

١٢ - السيد سول (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إنه يمثل، بصفته عضواً منتخباً ديمقراطياً في حكومة جزر فوكلاند، سكاناً يؤمنون بأن عليهم أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم. فالحق في تقرير المصير هو مبدأ أساسي مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وأعيد تأكيده في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وإذا كانت اللجنة ترغب في الوقوف إلى

في عام ١٨٣٣. وبالتالي، استولى البريطانيون على إقليم كان يتبع الأرجنتين بحكم الواقع والقانون على حد سواء.

٢٠ - وفي الختام قالت إن السكان الحاليين ليسوا شعبا بالمعنى القانوني للمصطلح ولا يشكلون أمة أو سلالة عرقية محددة. فالسكان البريطانيون منحدرون من أصل بريطاني، وبالتالي فهم لا يختلفون عن مواطني الدولة المستعمرة. ونظرا لأنهم لم يخضعوا أبدا لقوة استعمارية، فليس بمقدورهم ممارسة حق تقرير المصير، لأنهم يشكلون بحد أنفسهم جزءا من تلك القوة.

٢١ - السيد بيتس: قال إنه كان مقيما بشكل دائم في جزر ماليفيناس حتى منتصف عام ١٩٨٢، عندما استقر في البر الرئيسي للأرجنتين. ونظرا لموقفه العلني المؤيد لموقف الأرجنتين في النزاع على السيادة، أصبح من المتعذر عليه البقاء في الجزر، وكان ذلك مبررا لطرده من المستعمرة. وبموجب قانون الجنسية البريطانية لعام ١٩٨١ الذي كان ساريا آنذاك، أصبح أحد الرعايا البريطانيين عديمي الجنسية الذين لا يحق لهم الدخول إلى المملكة المتحدة أو الإقامة الدائمة فيها. ولدى وصوله إلى القارة، بصفته أحد سكان جزر ماليفيناس الأصليين، فقد اعترف به تلقائيا بوصفه مواطنا أرجنتينيا أصليا يتمتع بجميع الحقوق المدنية التي يمنحها دستور الأرجنتين وقوانينها.

٢٢ - وقال إن الدولة القائمة بالاحتلال لم تكن تسمح له بالعودة إلى مسقط رأسه لكونه مواطنا أرجنتينيا، وهذا ما يمثل إبعادا يشمل جميع المولودين في جزر ماليفيناس الذين قرروا الاستقرار في البر الرئيسي للأرجنتين، كما يشمل المنحدرين منهم، الذين يتجاوز عددهم الألف شخص. ويحظر أيضا على هؤلاء الأفراد امتلاك عقارات أو مصالح تجارية على الجزر. وبالتالي، تحولت جزر ماليفيناس إلى جيب استعماري حيث لا يسمح لرعايا الأرجنتين بدخوله بصفة

طلبات للحصول على تصاريح، وفرضت عقوبات على شركات صيد الأسماك والتنقيب عن النفط التي لها مصالح في كلا البلدين. وهذه محاولات واضحة لعرقلة اقتصاد الجزر وعزل السكان.

١٦ - وأردف قائلا إن السيادة لا تكون شرعية ما لم تحظ بموافقة الشعب وقبوله. ولا تفي مطالبة الأرجنتين بالسيادة على الجزر بهذه المتطلبات الأساسية ولا طائل من ورائها لأنه إذا كان للأرجنتين أن تفوز بالسيادة على جزر فوكلاند، فعليها أن تحترم حق السكان في تقرير المصير. بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وأن تتخلى فورا عن هذا المطلب.

١٧ - السيدة فيرنيت (مديرة المتحف التاريخي الوطني في كابيلدون ومتحف ثورة أيار/مايو في بوينس آيرس): قالت إن لعائلتها جذورا عميقة في جزر ماليفيناس. فقد كان جدها الأكبر لويس فيرنيت أول سياسي وقائد عسكري في جزر ماليفيناس عقب استقلال الأرجنتين عام ١٨١٠. وكانت الجزر تتبع إسبانيا حتى عام ١٨١١ عندما ورثتها الأرجنتين عنها.

١٨ - وبدءا من عام ١٨٢٣، استثمر لويس فيرنيت ثروته في التنمية الاقتصادية للجزر. واعتقادا منه بأن إنشاء مستعمرة سيكون من مصلحة الأرجنتين، فقد سعى إلى تملك أراض خالية على اثنتين من الجزر مقابل الالتزام بإقامة مستوطنة دائمة هناك. ووافقت حكومة الأرجنتين على الطلب في عام ١٨٢٨ واختيرت بويرتو سوليداد مقرا لحكومة جزر ماليفيناس.

١٩ - وتابعت قائلة إن عدد سكان بويرتو سوليداد ارتفع في غضون عامين إلى أكثر من ١٠٠ نسمة وأصبحت الجزيرة مركزا تجاريا لتصدير الجلود واللحوم والأسماك والأخشاب. وفي وقت لاحق، طرد مهاجرون وافدون بريطانيون سكان المستوطنة، الذين كانوا أرجنتينيين في معظمهم، وحلوا مكانهم

التي وقع فيها حرق للسلامة الإقليمية بعد اعتماد ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ القرار المشار إليه. غير أن قيام المملكة المتحدة باحتلال جزر ماليفيناس بالقوة في كل من عام ١٨٣٣ وعام ١٩٨٢ يعني أن السلامة الإقليمية لدولة عضو في الأمم المتحدة قد انتهكت سواء قبل اعتماد الميثاق أو بعده. وبالتالي، فما من دولة باستثناء الأرجنتين يحق لها ممارسة سيادتها على الإقليم.

مشروع القرار A/AC.109/2011/L.7: مسألة جزر فو كلاند (ماليفيناس)

٢٦ - السيد أراسورييس (شيلي): عرض مشروع القرار A/AC.109/2011/L.7 باسم مقدميه، وقال إن النص يقر بأن المسألة قيد النظر تتعلق بوضع استعماري خاص وفريد يختلف عن الأوضاع الاستعمارية الأخرى نتيجة للنزاع على السيادة بين دولتين. والسبيل الوحيد لإنهاء هذا الوضع يكون من خلال التفاوض على تسوية بين حكومتي الطرفين. ولذلك، يطلب مشروع القرار من الطرفين تعزيز عملية الحوار والتعاون من خلال استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٧ - وأضاف قائلا إن المسألة لها أهميتها بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية، كما تبرهن عليه البيانات التي جرى اعتمادها في مختلف المحافل الإقليمية التي تعيد تأكيد دعمها للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذت مجموعة ريو قرارا أدانت فيه المناورات العسكرية التي أجرتها المملكة المتحدة في المنطقة، في انتهاك لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، ودعت الطرفين إلى استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن بغية إيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة.

٢٨ - وتابع قائلا إن استمرار الأوضاع الاستعمارية في القرن الحادي والعشرين يشكل مفارقة تاريخية لا بد لها

عمال مؤقتين وحيث تحتفظ المملكة المتحدة بسيطرة ديمغرافية محكمة. وفي عام ١٩٨٣، اعترف قانون الجنسية البريطانية بسكان المستعمرة بصفتهم بريطانيين، وفي عام ٢٠٠٢ مُنحت الجنسية البريطانية لجميع سكان الأقاليم البريطانية في الخارج. ولذلك، فإن ما هو قائم في جزر ماليفيناس هو وضع استعماري بلا منازع، حيث توجد دولة قائمة بالاحتلال يحتل رعاياها الأرخبيل احتلالا فعليا.

٢٣ - وأضاف قائلا إن جزر ماليفيناس تخضع لنظام سياسي شمولي لا يُسمح فيه بوجود أية أحزاب سياسية. ولا يقبل المرشحون لشغل وظائف في الإدارة العامة إلا من خلال تعهدهم بالولاء للملكة والتزامهم بتعزيز مصالح الحكومة البريطانية. وعلى هذا، فإن مقدمي الالتماسات أمام اللجنة من رعايا الدولة المستعمرة إنما ينقلون في واقع الأمر رغبات البرلمان البريطاني. وأي شخص يعبر عن المعارضة يتعرض للتهديد والاضطهاد باستمرار. ويكفل عدم تساهل النظام إزاء أي اختلاف في الآراء إحكام السيطرة على قضايا السيادة واستئناف التجارة الحرة مع الأرجنتين.

٢٤ - وتابع كلامه قائلا إن الوضع الاستعماري الناشئ عن الاحتلال البريطاني لجزر ماليفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر قد تفاقم جراء معاودة الغزو العسكري في عام ١٩٨٢. وانتهكت الأعمال الأحادية الجانب التي قامت بها الحكومة البريطانية بعد ذلك قرارات الأمم المتحدة بشكل منهجي. وتشكل الجزر معقلا عسكريا ويتم استغلالها، على حد سواء، كمواقع تدريبية للجنود وكمركز لاختبار قذائف جديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو).

٢٥ - واختتم كلامه قائلا إن الحكومة البريطانية وسكان جزر ماليفيناس ادعوا بأن الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) لا تنطبق إلا على الأوضاع الاستعمارية

حل سلمي، مع مراعاة أحكام وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د-١٥) ومصالح سكان الجزر.

٣٢ - ومضى قائلاً إن المفاوضات اللاحقة توقفت من جانب واحد هو المملكة المتحدة في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي. وفي أعقاب النزاع المسلح، شهد العديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة في هذه المسألة على استمرار النزاع على السيادة وضرورة إجراء مفاوضات ثنائية، ولكن المملكة المتحدة ترفض استئناف العملية. فالأمر كما لو أن المملكة المتحدة، في تعويلها على وضعها عضوا دائما في مجلس الأمن، تنظر إلى نزاع عسكري وكأنه يعفيها من التزاماتها في إطار القانون الدولي.

٣٣ - وفي الختام، قال إن الأسطول البريطاني، بعد محاولتين فاشلتين لغزو بوينس أيرس في عامي ١٨٠٦ و ١٨٠٧، احتل جزر مالفيناس بالقوة في عام ١٨٣٣ وطرد السكان والسلطات الأرجنتينيتين منها، وأحل محلهم رعايا بريطانيا ومنع الأرجنتينيين بصورة منهجية من الاستقرار في الأرخبيل منذ ذلك الحين. وفي حين تدعي المملكة المتحدة أنها تدافع عن حق سكان الجزر في تقرير المصير، فقد اتضح عدم اكترائها بهذا المبدأ من خلال طردها ١٨٠٠ نسمة من سكان الشاغو من جزيرة ديبغو غارسيا في مطلع السبعينيات من القرن الماضي.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن المصالح الاستراتيجية والمالية الحقيقية للمملكة المتحدة انعكست بوضوح في تنقيحها غير المشروع عن الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في الأرخبيل والمياه المتنازع عليهما، واستغلال تلك الموارد في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥/٤٩. وتلك الأنشطة تمثل إهانة للأرجنتين وبلدان أخرى في المنطقة.

أن تنتهي. وقال إن شيلي ترى أنه من المؤسف، بصرف النظر عن الوقت الذي انقضى والقرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة حتى الآن، أنه لم يُشرع في إجراء أية مفاوضات دبلوماسية مباشرة بين الطرفين. وأعرب عن تأييد بلده القوي للحقوق السيادية المشروعة لجمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر، ويرى أن المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هي السبيل الوحيد لحل النزاع.

٢٩ - وفي الختام، أشار إلى أنه لا توجد أسباب وجيهة للتأخر في التوصل إلى حل لمسألة جزر مالفيناس، ودعا الطرفين إلى استئناف مفاوضات جدية في أقرب وقت ممكن. وأعرب عن أمله في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء على غرار القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع.

٣٠ - السيد تيمرمان (المراقب عن الأرجنتين): قال إن ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ يوافق الذكرى السنوية الخمسين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)). وقد امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على هذا القرار، وبالتالي أثبتت بوضوح دعمها الانتقائي لعملية إنهاء الاستعمار.

٣١ - وقال إنه، بصفته وزيرا للشؤون الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادات في جمهورية الأرجنتين، يكرر تأكيد حقوق جمهورية الأرجنتين التي لا يمكن التنازل عنها ولا تسقط بالتقادم في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وقال إن الجمعية العامة وصفت، بقرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠)، حالة الجزر بأنها نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، ودعت حكومتي البلدين إلى التفاوض على

السيادة. إلا أن رفض المملكة المتحدة الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي يثير القلق على وجه الخصوص نظرا إلى أنها عضو دائم في مجلس الأمن، وهو الهيئة التي يتمثل الغرض الرئيسي منها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

٣٨ - واختتم كلامه بالقول بأن الأرجنتين تعلق أهمية كبيرة على مهمة المساعي الحميدة التي عُهد بها إلى الأمين العام كوسيلة لجلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وقد طلب رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية مؤخرا من الأمين العام بان كي - مون تحديد جهوده في هذا الصدد. وعلى الرغم من إعلان رئيس الوزراء البريطاني مؤخرا أن مسألة جزر مالفيناس قد أُغلقت، إلا أن مجرد التعبير عن إرادة الطرف القوي ليس كافيا لتبرير احتلال الأراضي الناجم عن فعل يتسم بالقوة. وقد قدم ممثل الأرجنتين دعوة رسمية إلى حكومة المملكة المتحدة لاستئناف المفاوضات من أجل حل النزاع على السيادة ووضع حد لحالة استعمارية غير مقبولة وغير مفهومة في القرن الحادي والعشرين.

٣٩ - السيد نونيز موسكيرا (كوبا): قال إن مشاركة الحكومة الأرجنتينية والشعب الأرجنتيني في المطالبة باسترداد الأرض التي اغتُصبت من تراهم الوطني هي أمر يستحق الإعجاب. ويجب الاعتراف بأن الحكومة الأرجنتينية ظلت مستعدة للتفاوض من أجل استعادة السيادة على جزر مالفيناس. وللأسف، فإنه على الرغم من قرارات الأمم المتحدة العديدة التي تدعو إلى هذه المفاوضات، إلا أنه يبدو أن التوصل إلى حل دائم ليس أمرا قريبا المنال.

٤٠ - وقال إن كوبا تؤكد مجددا دعمها الكامل للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس، التي هي جزءا لا يتجزأ من الإقليم الوطني للأرجنتين. ويجب على المملكة المتحدة أن ترد بطريقة إيجابية على استعداد الأرجنتين لاستئناف المفاوضات الثنائية. وإلى أن يتم التوصل إلى

٣٥ - وتابع كلامه قائلا إن الغرض من الوجود العسكري المتزايد للمملكة المتحدة على الجزر غير واضح. فهو لا يمكن أن يعكس خوفا من تعبئة عسكرية من قِبل الأرجنتين، التي أكدت باستمرار بأنها ستلتزم بموجب دستورها وبموجب ميثاق الأمم المتحدة بالسعى إلى استرداد الأراضي المغتصبة عن طريق الوسائل السلمية فقط. وقال إن إجراء مناورات عسكرية في الجزر، بما في ذلك إطلاق الصواريخ، هو أمر يسبب القلق للمنطقة بأسرها، لأنه ينتهك أبسط القواعد بشأن سلامة الملاحة وسلامة الأرواح في البحر.

٣٦ - وأردف قائلا إنه وفقا للتفويض الصادر من الأمم المتحدة، وكجزء من الضمانات والكفالات المقدمة من الأرجنتين، والتي تم التفاوض عليها مع المملكة المتحدة في السبعينيات من القرن الماضي، فقد اشتمل الدستور الأرجنتيني على التزام بأن تُوضَعَ مصالح سكان الجزر في الاعتبار، وأن تُحترم طريقتهم في الحياة. وظلت الأرجنتين مدافعا قويا عن حق تقرير المصير متى كان ذلك الحق منطبقا؛ ولكن ذلك الحق لا ينطبق على حالة جزر مالفيناس، لأن سكانها كانوا من الرعايا البريطانيين وليسوا شعبا مستعمرا. ولم تعارض الأرجنتين التعاون مع المملكة المتحدة بشأن المسائل العملية المتعلقة بحالة الأمر الواقع في جنوب المحيط الأطلسي، وذلك بهدف تهيئة إطار مناسب لاستئناف المفاوضات. وفي حين تم التوصل إلى تفاهات مؤقتة متعددة لهذه الغاية، إلا أن معظم هذه التفاهات لم تعد صالحة، لأنها استخدمت من قِبل المملكة المتحدة لإضفاء طابع الشرعية على أنشطتها التي تتم من جانب واحد.

٣٧ - واسترسل قائلا إنه ليس لدى الأرجنتين أي شك في سيادتها على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، وعلى المناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وفي الوقت نفسه، فإن حكومتها مستعدة للوفاء بالواجب الواقع على كلا الطرفين باستئناف مفاوضات

الأرجنتين والمملكة المتحدة، ويأخذ في الاعتبار قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٥ - السيد كليب (إندونيسيا): قال إن من المستحيل تطبيق معايير موحدة على جميع حالات إنهاء الاستعمار، لأن كل واحدة منها هي حالة فريدة من نوعها، كما يتضح من حالة جزر فوكلاند (ماليناس). فالخلفية التاريخية والسياسية للتراع بين المملكة المتحدة والأرجنتين تختلف بوضوح عن السيناريو التقليدي لإنهاء الاستعمار. وينبغي أن تستند المفاوضات على مبدأ السلامة الإقليمية والاعتراف الكامل بمصالح السكان. كما ينبغي أن يستفيد الطرفان من الأساس المتين لتعاونهما الثنائي في مجالات عديدة في التوصل إلى حل سلمي للتراع يكون مقولا للطرفين.

٤٦ - السيد فاليريو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أكد مجددا تأييد وفد بلده الكامل لإصرار الأرجنتين العادل على حقوقها المشروعة في السيادة على جزر ماليناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وقال إن التراع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ناجم عن احتلال المملكة المتحدة غير الشرعي لجزء من الأرجنتين، وينبغي حله من خلال المفاوضات الثنائية. وقد حثت قرارات وبيانات متعددة من الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، ومحافل أخرى متعددة الأطراف، على إيجاد حل سريع يدعم موقف الأرجنتين.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يشجع الأمين العام على مواصلة مهمته للمساعدة من أجل جمع الأطراف معا إلى المفاوضات التي دعت إليها اللجنة والجمعية العامة. وأعرب عن تأييده لرفض الأرجنتين استغلال المملكة المتحدة الانفرادي وغير المشروع لموارد النفط والغاز في الجرف القاري الأرجنتيني، فضلا عن إجرائها لمناورات عسكرية

حل نهائي تفاوضي، ينبغي أن لا تكون هناك أي أعمال من جانب واحد قد تؤدي إلى تغيير الوضع في الجزر، حسبما هو منصوص عليه في القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة.

٤٨ - السيد وانغ مين (الصين): قال إن بلاده حافظت على موقف ثابت بشأن جزر ماليناس. كما أن إجراء مفاوضات سلمية لتسوية النزاعات الإقليمية هو أمر يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، وهو مبدأ هام ينبغي اتباعه والترويج له من قبل المجتمع الدولي. وتأمل الصين في أن تنتهج حكومتا المملكة المتحدة والأرجنتين نهج الحوار البناء، وفقا لقرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، بغرض إيجاد حل سلمي وعادل في أقرب وقت ممكن.

٤٩ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن وجود وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادات في الأرجنتين يبرز أهمية اللجنة بالنسبة للأرجنتين، التي ظلت تدعو دائما إلى ضرورة احترام القانون الدولي وتحقيق المزيد من الديمقراطية بين الدول. وفي الواقع، فإن هذه المثل العليا تمثل الأساس لسياسة الأرجنتين الخارجية.

٥٠ - وأضاف قائلاً إن موقف حكومته بشأن هذه المسألة يتفق مع الموقف الذي تم الإعراب عنه في الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثاني لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية الذي عقد في الدوحة يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ومع الموقعين التقليديين لمجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز. وتمشيا مع مبدأ السلامة الإقليمية، فيجب أن تتمتع الأرجنتين بالسيادة على كامل أراضيها، بما فيها جزر ماليناس.

٥١ - السيد جوكوف (الاتحاد الروسي): قال إنه يجب أن يكون هناك حل عادل ومقبول من الطرفين لمسألة جزر فوكلاند (ماليناس)، يتحقق من خلال مفاوضات ثنائية بين

يكون بمثابة تأكيد لانتهاك السلامة الإقليمية للأرجنتين. وجزر مالفيناس هي حالة واضحة من الاستلاب الاستعماري.

٥١ - وأضاف قائلاً إن من المهم ملاحظة أن الأرجنتين كانت دائماً على استعداد لاستئناف المفاوضات لإيجاد حل للنزاع. وقد اعترف المجتمع الدولي بذلك الموقف، وقام بدعمه، حيث أعرب في مختلف المحافل الإقليمية عن تأييده لاستئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة. وقال إن بلده يرفض القرار الانفرادي وغير القانوني من جانب المملكة المتحدة بإجراء مناورات عسكرية في المنطقة واستغلالها للموارد الطبيعية الأرجنتينية المتحدة وغير المتحدة.

٥٢ - واختتم بالقول بأن الوقت قد حان لكي تختفي الجيوب الاستعمارية والإمبريالية في جزر مالفيناس وأن تعاد الأرض إلى مالكيها الحقيقي والشرعي، وهو الأمة الأرجنتينية. وأردف قائلاً إن نيكاراغوا قدمت الدعم الكامل وغير المشروط لدفاع الأرجنتين عن حقها المشروع في السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر، بما في ذلك الموارد الكامنة في باطن الأرض والموارد الطبيعية.

٥٣ - السيد أمانغوا (كوت ديفوار): كرر التزام بلده بالتوصل إلى تسوية سلمية وتفاوضية لمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس). وقال بأن أي حل لا يأخذ بعين الاعتبار أماني سكان الجزر لا يتفق مع المادة ١، الفقرة ٢، والمادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة. وكرر تأكيد وفد بلده دعمه لتقرير المصير لسكان تلك الجزر. ودعا الأرجنتين والمملكة المتحدة، اللتين تقيمان كلاهما علاقات ممتازة مع بلده، إلى تهيئة الظروف التي من شأنها أن تفضي إلى استئناف المفاوضات الثنائية بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس).

٥٤ - السيد داو (مالي): قال إنه، بينما تُعد اللجنة للعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، يجب على المجتمع

في المنطقة، في انتهاك صارخ لسياسات المنطقة ولقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ على حد سواء.

٤٨ - السيد سولون (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن جزر مالفيناس كانت وستبقى أرجنتينية، كما أن مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية، وليس تقرير المصير، هو الذي ينطبق على قضية جزر مالفيناس. ولا يمكن أن يُحل النزاع إلا عن طريق التفاوض، ويجب تجنب أي إجراء من شأنه تغيير الوضع الحالي ضد مصلحة الأرجنتين. وأعرب أيضاً عن رفض بلده للمناورات العسكرية التي تقوم بها المملكة المتحدة في المنطقة واستغلالها للموارد الطبيعية للأرجنتين. وقال إن أي حل للنزاع يجب أن ينص على دفع تعويضات للأرجنتين مقابل استخدام تلك الموارد من جانب واحد.

٤٩ - السيد موريجنون (إكوادور): أكد مجدداً دعم بلاده للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة مع المملكة المتحدة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وقال إن مبادئ السلامة الإقليمية، واحترام سيادة الدول، والتسوية السلمية للمنازعات، هي مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية. وأكد وفد بلده مجدداً على ضرورة تنفيذ القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة واللجنة، والتي أقرت بأن مسألة جزر مالفيناس تخص وضعاً استعمارياً يختلف عن الأوضاع الاستعمارية الأخرى. ودعا الطرفين إلى بدء المفاوضات المباشرة من أجل إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع على السيادة الذي طال أمده.

٥٠ - السيد روزاليس دياز (نيكاراغوا): قال إنه لا يوجد شك فيما يتعلق بسيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وعدم الاعتراف بهذه السيادة

وفي أسونسيون في عام ١٩٩٩. كما أكدوا مجددا دعمهم للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر.

٥٩ - وأضاف قائلا إن الرؤساء أعربوا أيضا عن رفضهم الشديد لإجراء المملكة المتحدة لمناورات عسكرية في المنطقة، بما في ذلك التجارب الصاروخية، وكذلك لاستغلالها للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة بالجرف القاري الأرجنتيني، في انتهاك لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١.

٦٠ - وتكلم بصفته ممثلا لباراغواي، فقال إن موقف بلاده بشأن الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع الذي طال أمده بشأن جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، هو موقف حاسم ولا يتغير. وسيلزم فرض إرادة سياسية حازمة وثابتة من أجل التوصل إلى حل مرض، ويجب أن يأخذ ذلك الحل في الاعتبار مطالبات الأرجنتين التاريخية بهذه الجزر المعنية.

٦١ - ودعا حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لاستئناف المفاوضات ومواصلة تعزيز العلاقات الثنائية بينهما من أجل حل النزاع.

٦٢ - السيد تالبوت (المراقب عن غيانا): تكلم باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، فقال إن رؤساء دول وحكومات الاتحاد اعتمدوا في قمتهم العادية الرابعة، المعقودة في جورجتاون، غيانا، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٠، إعلانا أكدوا بموجبه مجددا دعمهم القوي للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. كما تعهدوا باتخاذ جميع التدابير التنظيمية الملائمة لمنع دخول السفن التي ترفع العلم غير القانوني لجزر مالفيناس إلى موانئ دولهم، وإبلاغ الحكومة

الدولي والأمم المتحدة أن يبذلا قصارى جهدهما لإنهاء الاستعمار. ومن المؤسف أنه على الرغم من قرارات الأمم المتحدة العديد الداعية إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للتفاوض بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، إلا أن الوضع لم يتحسن. وأضاف بأن حكومته التي تتمتع بعلاقات ممتازة مع كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة، كانت على الدوام تفضل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. ودعا كلا البلدين لتهيئة الظروف المفضية إلى استئناف المفاوضات الثنائية والدخول، دون تأخير، في حوار بناء وفعال.

٥٥ - السيدة كارغو (سيراليون): أكدت مجددا التزام بلدها بالتسوية السلمية والتفاوضية لمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس). وبموجب قرار الجمعية العامة ٦٣٧ (د-٧)، فقد تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم حق تقرير المصير لجميع الشعوب والأمم، والتزمت بالاعتراف بحق تقرير المصير باعتباره شرطا مسبقا للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

٥٦ - ولذلك، فأى حل يغفل الأمان التي تراود سكان الجزر لن يتفق مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، وسيكون بمثابة إنكار لحقوق الإنسان الأساسية، وانتهاكا لحق سكان الجزر في تقرير وضعهم السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي بحرية.

٥٧ - واعتمد مشروع القرار A/AC.109/2011/L.7.

٥٨ - السيد دوس سانتوس (المراقب عن باراغواي): تكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، فأشار إلى أنه، في قمة السوق المشتركة المعقودة في فوز دي ياغوازو، بالبرازيل، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فإن رؤساء الدول الأعضاء في السوق والدول المنتسبة إليها أكدوا مجددا شروط الإعلانات الصادرة بشأن جزر مالفيناس، والتي اعتمدت في بوتريو دي لوس فونيس، بالأرجنتين، في عام ١٩٩٦،

الأرجنتين والمملكة المتحدة، على الرغم من أن حكومة الأرجنتين اعتمدت موقفا بناء في هذا الصدد. كما أعرب عن تأييده لمهمة المساعي الحميدة التي عُهد بها إلى الأمين العام من قِبَل الجمعية العامة.

٦٧ - وأضاف بأن الأنشطة العسكرية وأنشطة التنقيب عن النفط والغاز غير القانونية، والمتخذة من جانب واحد، التي تقوم بها المملكة المتحدة في المنطقة وعلى الجرف القاري الأرجنتيني، رُفضت من قِبَل رئيسي البرازيل والأرجنتين في الإعلان المشترك الذي وقّعا عليه في سان خوان في آب/أغسطس ٢٠١٠؛ ومن رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في الإعلانين الصادرين عنهم في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ ومن منظمة الدول الأمريكية في الإعلان الذي اعتمدته في سان سلفادور في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، المتعلق بمسألة جزر ماليفيناس.

٦٨ - السيد كانسيلا (المراقب عن أوروغواي): أكد مجددا دعم بلاده للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة المتعلق بمسألة جزر ماليفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وقال، إن قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) أقر بأن المسألة المعنية تخص وضعاً استعماريّاً خاصاً ومميزاً ينطوي على نزاع على السيادة بين دولتين، ولا يمكن حله إلا من خلال تسوية سلمية وتفاوضية.

٦٩ - وأضاف قائلاً إنه، في هذا الصدد، ينبغي للطرفين أن يستأنفا المفاوضات لإيجاد حل، وينبغي أن يتجنبوا أي إجراءات أحادية الجانب من شأنها أن تعوق هذه المفاوضات، مثل قيام المملكة المتحدة باستغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة على الجرف القاري الأرجنتيني. واحتتم كلامه قائلاً إنه من المؤسف أن حكومة المملكة المتحدة

الأرجنتينية عن أي سُفن أو هياكل بحرية مسافرة إلى جزر ماليفيناس، أو جزر جورجيا الجنوبية، أو جزر ساندويتش الجنوبية، ببضائع لاستخدامها في الاستكشاف غير المشروع عن النفط والغاز و/أو في الأنشطة التعدينية على الجرف القاري الأرجنتيني.

٦٣ - وأخيراً، وجه الاهتمام إلى رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، فيما يتعلق بمسألة جزر ماليفيناس (A/65/812)، فقال إن رؤساء تلك الدول والحكومات حثوا حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات بغية التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة.

٦٤ - السيد روزنتال (المراقب عن غواتيمالا): قال إن الخلاف على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة يتعلق بحالة استعمارية غير تقليدية: فهو يشمل أراضي مستعمرة، وليس شعباً مستعمراً، لذا، فإن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق عليه.

٦٥ - وأعرب عن تأييده للولاية التي أنشأتها الجمعية العامة واللجنة فيما يتعلق بمسألة جزر ماليفيناس، كما أعرب عن أمله في أن تستأنف الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات الثنائية في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم للنزاع على السيادة، وفقاً للقرارات العديدة الصادرة بشأن هذه المسألة.

٦٦ - السيد دوس سانتوس (المراقب عن البرازيل): أكد مجددا دعم بلاده التاريخي للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة المتعلق بمسألة جزر ماليفيناس. وبعد أن أحاط علماً بورقة العمل التي أعدها الأمانة العامة (A/AC.109/2011/14)، قال إنه يعرب عن الأسف مرة أخرى لعدم إحراز أي تقدم نحو استئناف المفاوضات بين

٧٤ - وأضاف قائلاً إن الحجج التي طرحتها السلطة القائمة بالاحتلال تمثل موقفا استعماريا وتفسيرا للوضع من جانب واحد لا يعكس حقيقة أن هذه المسألة هي إحدى مسائل السيادة، على النحو الذي اعترفت به الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠)، والذي تم اتخاذه بالإجماع.

٧٥ - واختتم كلامه بالقول بأن الاحتلال، الذي نشأ عن قرار يستند إلى الجغرافيا السياسية، ويعود تاريخه إلى عام ١٨٣٣، يعد مفارقة تاريخية في عالمنا المعاصر. وقال إن وفد بلاده دعا السلطة الاستعمارية إلى احترام التزاماتها الأخلاقية والسياسية باستئناف المفاوضات مع الأرجنتين من أجل إيجاد حل عادل وسلمي ونهائي للتزاع على السيادة في أقرب وقت ممكن.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

قررت إجراء مناورات عسكرية تشمل تجارب صاروخية على جزر مالفيناس، في انتهاك لقواعد المنظمة البحرية الدولية.

٧٠ - السيد رودريغيز آرنيلاس (المراقب عن بيرو): قال إن بلاده ملتزمة التزاما راسخا بجهود الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار. ولكن على الرغم من التقدم الذي أحرز في هذا الاتجاه، ظلت مسألة جزر مالفيناس معلقة. وتعترف بيرو بالحقوق السيادية لجمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، بما في ذلك المناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر.

٧١ - وأضاف قائلاً إن موقف بيرو يستند إلى معايير تاريخية وجغرافية وقانونية. وقد ورثت الأرجنتين جزر مالفيناس عند حصولها على الاستقلال ومارست حقها في السيادة عليها من ذلك الحين فصاعدا، إلى أن أدي عمل تم بالقوة من قبل دولة أجنبية إلى حرمانها من تلك الجزر في عام ١٨٣٣.

٧٢ - وتابع كلامه قائلاً إن مسألة جزر مالفيناس هي مصدر قلق خطير بالنسبة للمنطقة، حيث تم التأكيد على ذلك مرارا وتكرارا من قبل منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة ريو، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وظلت بيرو تعتقد دائما بأنه لا يمكن تسوية التزاع على السيادة إلا من خلال التفاوض. وأقرت باستعداد الأرجنتين المستمر للدخول في حوار والتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وأعرب، في الختام، عن أمله في أن تتخذ المملكة المتحدة موقفا بناء مماثلا.

٧٣ - السيد غارسيا غونزاليس (المراقب عن السلفادور): قال إن أي حل لمسألة جزر مالفيناس يجب أن يحترم السلامة الإقليمية للأرجنتين وممارستها الكاملة لسيادتها المشروعة. ولا يستند هذا الموقف إلى التضامن فقط، ولكنه يستند أيضا إلى مبادئ راسخة في القانون الدولي، وإلى المعالم الجغرافية والقانونية والتاريخية للأرخبيل.